



خُصَّاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة عيد العرش العبيد

تطوان، 06 غو القعدة 1438هـ الموافق 29 يوليوز 2017م

في ما يلي نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم السبت 29 يوليوز 2017، بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لترجع جلالتة على عرش أسلافه المنعمين.

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

قبل اليوم، الذكرى الثامنة عشرة لعيد العرش العبيد، في سياق وصني حافل بالمكاسب والتحديات. وهي مناسبة سنوية، لتجديد روابط البيعة المتبادلة التي نجمعها، والوقوف معاً على أحوال الأمة.

إن المشاريع التنموية والإصلاحات السياسية والمؤسسية التي نقوم بها، لها هدف واحد، هو خدمة المواطن، أينما كان. لا فرق بين الشمال والجنوب، ولا بين الشرق والغرب، ولا بين سكان المدن والقرى.

صحيح أن الإمكانيات التي تتوفر عليها المغرب محدودة. وصحيح أيضاً أن العديد من المناطق تحتاج إلى المزيد من الخدمات الاجتماعية الأساسية. إلا أن المغرب، والحمد لله يتصور باستمرار. وهذا التقدم واضح وملس، ويشهد به الجميع، في مختلف المجالات.

ولكننا نعيش اليوم، في مفارقات صارخة، من الصعب فهمها، أو القبول بها. فبفكر ما يخص به المغرب من صداقية، قاريا وكوليا، ومن تقدير شركائنا، وثقة كبار المستثمرين، كـ «بوينغ» و«رونو» و«بوجو»، بفكر ما تصدنا العسيلة والواقع، بتواضع الإنجازات في بعض المجالات الاجتماعية، حتى أصبح من المخجل أن يقال أنها تقع في مغرب اليوم.



فإننا كنا قد نجحنا في العديد من المحطات القطاعية، كالزراعة والصناعة والخدمات المتعددة، فإن برامج التنمية البشرية والتدريبية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرفنا، وتبقى دون صمونها.

وعلا راجع بالأساس في الكثير من الميادين، إلى ضعف العمل المشترك، وغياب البعد الوصفي والاستراتيجي، والتنافس بكل التناسق والالتقائية، والتبخيس والتماكل بكل المبادأة والعمل الملموس.

وتزداد هذه المفارقات حداً، بين القطاع الخاص، الذي يتميز بالجماعة والتنافسية، بفضل نموذج التسيير القائم على آليات المتابعة والمراقبة والتحفيز، وبين القطاع العام، وخصوصاً الإدارة العمومية، التي تعاني من ضعف الحكامة، ومن قلة المردودية.

فالقطاع الخاص يجلب أفضل الأخص المكونة في بلادنا والتي تساهم اليوم في تسيير أكبر الشركات الدولية بالمغرب، والمقاولات الصغرى والمتوسطة الوصية.

أما الموظفون العموميون، فالعديد منهم لا يتوفرون على ما يكفي من الكفاءة، ولا على الصموح اللزيم، ولا تحركهم دائماً روح المسؤولية.

بل إن منهم من يقضون سوا أوقات معدودة، داخل مقر العمل، ويفضلون الاكتفاء براتب شهري مضمون، على قلته، بكل الهد والاجتهاد والارتقاء الاجتماعي.

إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى الجماعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين.

وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقاً أمام عملية الاستثمار، عوض أن تشكل آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية.

وهو ما ينعكس سلباً على المناهضة، التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحياناً من انعكاسه، ومن تكثري مردودية القطاع العام، مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين.



فالمناقص التي تفتقر لمعظم المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وفرص الشغل، تصح صعوبات أكبر، وتحتاج إلى المزيد من تضافر الجهود، لتشارك التأخير والنقص، لإحداقها بركب التنمية.

وفي المقابل، فإن الجهات التي تعرف نشاطا مكثفا للقصاص الخاص، كالدار البيضاء والرباط ومراكش وهنجة، تعيش على وقع حركية اقتصادية قوية، توفر الثروة وفرص الشغل.

ولوضع حد لهذا المشكل، فإن العامل والقائد، والمدير والموظف، والمسؤول الجماعي وغيرهم مهالون بالعمل، كأص القصاص الخاص أو أكثر، وبروح المسؤولية وبصريقة تشرف الإدارة، وتعصر نتائج ملموسة، لأنهم مؤتمنون على مصالح الناس.

شعبي العزيز،

إن اختياراتنا التنموية تبقى عموما صائبة. إلا أن المشكل يكمن في العقليات التي لم تتغير، وفي القدرة على التنفيذ والإبداع.

فالتصور السياسي والتنموي، الذي يعرفه المغرب، لم ينعكس بالإيجاب، على تعامل الأحزاب والمسؤولين السياسيين والإداريين، مع التصلعات والانشغالات الحقيقية للمغاربة.

فعندما تكون النتائج إيجابية، تتسابق الأحزاب والهيئة السياسية والمسؤولون، إلى الواجهة، للاستفادة سياسيا وإعلاميا، من المكاسب المحققة.

أما عندما لا تسير الأمور كما ينبغي، يتم الاختباء وراء القصر الملكي، وإرجاع كل الأمور إليه.

وهو ما يجعل المواكبين يشتكون لملأ البلاد، من الإجراءات والمسؤولين الذين يتماصلون في الركة على مصالحهم، ومعالجة ملفاتهم، ويلتمسون منه التدخل لقضاء أغراضهم.

والواجب يقتضي أن يتلقى المواكنون أجوبة مقنعة، وفي آجال معقولة، عن تساؤلاتهم وشكاياتهم مع ضرورة شرح الأسباب وتبرير القرارات، ولو بالرفض، الذي لا ينبغي أن يكون دون سند قانوني وإنما لأنه مخالف للقانون، أو لأنه يجب على المواكبين استكمال المسالك الجاري بها العمل.



وأمام هذا الوضع، فمن حق الموازن أن يتساءل: ما الجذور من وجود المؤسسات، وإجراء الانتخابات، وتعيين الحكومة والوزراء، والولاية والعمال، والسفراء والقناصل، إذا كانوا هم في واد، والشعب وهمومه في واد آخر؟

فممارسات بعض المسؤولين المنتخبين تدفع عددا من الموازنين، وخاصة الشباب، للعزوف عن الانخراط في العمل السياسي، وعن المشاركة في الانتخابات. لأنهم بكل بساطة، لا يتقنون في الصبغة السياسية، ولأن بعض الفاعلين أفسدوا السياسة، وأخرفوا بها عن جوهرها النبيل.

وإذا أصبح ملا المغرب، غير مقتنع بالصريقة التي تمارس بها السياسة، ولا يثق في عدد من السياسيين، فماذا بقى للشعب؟

لكل هؤلاء أقول: «كفروا واتقوا الله في وكنكم... إما أن تقوموا بمهامكم كاملة، وإما أن تنسحبوا. فالمغرب له نساؤه ورجاله الصالحون».

ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، لأن الأمر يتعلق بمصالح الوطن والموازنين. وأنا أن كلامي، وأعرف ما أقول... لأنه نابع من تفكير عميق.

شعبي العزيز،

إن مسؤولية وشرف خدمة الموازن، تمتد من الاستجابة لمصالحه البسيطة، إلى إنجاز المشاريع، صغيرة كانت، أو متوسطة، أو كبيرة.

وكما أقول دائما، ليس هناك فرق بين مشاريع صغيرة وأخرى كبيرة، وإنما هناك مشاريع تهدف لتلبية حاجيات الموازنين.

فسواء كان المشروع في حي، أو حوار، أو مدينة أو جهة، أو يهتم بالبلاء كلها، فهو يتوخى نفس الهدف، وهو خدمة الموازن. وبالنسبة لي، حفر بئر، مثلا، وبناء سد، لهما نفس الأهمية بالنسبة للسكان.

وما معنى المسؤولية، إذا غاب عن صاحبها أبسط شروطها، وهو الإنصات إلى انشغالات الموازنين؟

أنا لا أفهم كيف يستصعب أي مسؤول، لا يقوم بواجبه، أن يخرج من بيته، ويستقل سيارته، ويقف في الضوء الأحمر، وينتظر إلى الناس، كون خجل ولا حياء، وهو يعلم بأنهم يعرفون بأنه ليس له ضمير.



ألا ينبغي هؤلاء من أنفسهم، رغم أنهم يؤكفون القسم أمام الله والوطن، والملة، ولا يقومون بواجبهم؟ ألا يجدر أن تتم محاسبة أو إقالة أي مسؤول، إذا ثبت في حقه تقصير أو إخلال في النهوض بمهامه؟  
وهنا أشد على ضرورة التصحيح الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية، من الفصل الأول من الدستور التي تنص على ربح المسؤولية بالمحاسبة.

لقد حان الوقت للتفعيل الكامل لهذا المبدأ. فكما يصبق القانون على جميع المغاربة، يجب أن يصبق أولاً على كل المسؤولين بدون استثناء أو تمييز، وبكافة مناصب المملكة.

إننا في مرحلة جدية لا فرق فيها بين المسؤول والمواضع في حقوق وواجبات المواضع، ولا مجال فيها للتعريف من المسؤولية أو الإفلات من العقاب.

شعبي العزيز،

إنني أرى هنا، على ضرورة تفعيل الكامل والسليم للدستور. كما أكد أن الأمر يتعلق بمسؤولية جماعية تهم كل الفاعلين، حكومة وبرلماناً، وأحزاباً، وكافة المؤسسات، كل في مجال اختصاصه.

ومن جهة أخرى، عندما يقوم مسؤول بتوقيف أو تعجيل مشروع تنموي أو اجتماعي، بحسابات سياسية أو شخصية، فهذا ليس فقط إخلالاً بالواجب، وإنما هو خيانة، لأنه يضر بمصالح المواطنين، ويبرمهم من حقوقهم المشروعة.

ومما يثير الاستغراب، أن من بين المسؤولين، من فشل في مهمته. ومع ذلك يعتقد أنه يستحق منصباً أكبر من منصبه السابق.

فمثل هذه التصرفات والاختلالات، هي التي تتركز الفكرة السائدة لدى عموم المغاربة، بأن التسابق على المناصب، هو بغرض الاستفادة من الربح، واستغلال السلطة والنفوذ.

ووجود أمثلة حية على أرض الواقع، يدفع الناس مع الأسف، إلى الاعتقاد بصحة هذه الأصرحة.

غير أن هذا لا يصبق، ولله الحمد، على جميع المسؤولين الإداريين والسياسيين، بل هناك شرفاء صادقون في حبهم لوطنهم، معروفون بالنزاهة والتجرد، والالتزام بخدمة الصالح العام.

شعبي العزيز،

لقد أبانت الأحداث، التي تعرفها بعض المناطق، مع الأسف، عن انعدام غير مسبوق لروح المسؤولية.

فغرض أن يقوم كل طرف بواجبه الوصفي والمعني ويسود التعاون وتضافر الجهود، لحل مشاكل الساكنة، انزلق الوضع بين مختلف الفاعلين، إلى تقاعف المسؤولية، وحضرت الحسابات السياسية الضيقة، وغاب الوص، وضاعت مصالح المواكبين.

إن بعض الأحزاب تعتقد أن عملها يقتصر فقط على عقد مؤتمراتها، واجتماع مكاتبها السياسية وبعانها التنفيذية، أو خلال الحملات الانتخابية.

أما عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع المواكبين، وحل مشاكلهم، فلا دور ولا وجود لها. وهذا شيء غير مقبول، من هيئات مهمتها تمثيل وتأخير المواكبين، وخدمة مصالحهم. ولم ينحصر لي على البéal، أن يصل الصراع الحزبي، ونصفيّة الحسابات السياسية، إلى حد الإضرار بمصالح المواكبين.

فتدبير الشأن العام، ينبغي أن يخل بعيدا عن المصالح الشخصية والحزبية، وعن الخصائبات الشعبية، وعن استعمال بعض المصالحات الغربية، التي تسوء للعمل السياسي.

إلا أننا لاحظنا تفضيل أغلب الفاعلين لمنطق الربح والخسارة، للحفاظ على رصيدهم السياسي أو تعزيزه على حساب الوص، وتفاقم الأوضاع.

إن تراجع الأحزاب السياسية وممثليها، عن القيام بدورها، عن قصد وسبق إصرار أحيانا، وبسبب انعدام المصداقية والغيرة الوصنية أحيانا أخرى، قد زال من تأريخ الأوضاع.

وأما هذا الفراغ المؤسف والخصير، وجدت القوات العمومية نفسها وجعلها لوجه مع الساكنة، فتحملت مسؤوليتها بكل شجاعة وصبر، وضبط للنفس، والتزام بالقانون في الحفاظ على الأمن والاستقرار. وهنا أقصد التسمية، رغم أن ما وقع يمكن أن ينصبق على أي منصقة أخرى.

وغالبا عكس ما يدعيه البعض من نجوء إلوا يسمونه بالمقاربة الأمنية، وكأن المغرب فوق بركان، وأن كل بيت وكل مواكبين له شركي يراقبه.



بل هناك من يقول بوجود تيار متشدداً، وآخر معتدل، يختلفان بشأن طريقة التعامل مع هذه الأحداث. وهذا غير صحيح تماماً.

والحقيقة أن هناك توجهها واحداً، والتزاماً ثابتاً، هو تصييق القانون، واحترام المؤسسات، وضمن أمن المواطنين. وحيانة ممتلكاتهم.

ويعرف المغاربة بأن أصحاب هذه الأشرطة المتجلوزة يستغلونها كركيد للاستزاق، وكلامهم ليست له أي مصداقية.

وكان الأمن هو المسؤول عن تسيير البلاد، ويتحكم في الوزراء والمسؤولين، وهو أيضا الذي يحدد الأسعار، إلخ...

في حين أن رجال الأمن يقدمون تضحيات كبيرة، ويعملون ليلاً ونهاراً، وفي ظروف صعبة، من أجل القيام بواجبهم في حماية أمن الوطن واستقراره، داخلياً وخارجياً، والسهر على راحة وطمأنينة المواطنين وسلامتهم.

ومن حق المغاربة، بل من واجبهم، أن يفتخروا بأمنهم، وهنا أقولها بدون تردد أو مركب نقص: إذا كان بعض العدميين لا يريدون الاعتراف بذلك، أو يرفضون قول الحقيقة، فهذا مشكل ينصهم وحكاهم شعبي العزيز،

إن النموذج المؤسسي المغربي من الأنظمة السياسية المتقدمة. إلا أنه يبقى في معظمه حبراً على ورق، والمشكل يكمن في التصييق على أرض الواقع. وإني أحرص كل الحرص على احترام اختصاصات المؤسسات، وفصل السلط.

ولكن إذا تمخلف المسؤولون عن القيام بواجبهم وتركوا قضايا الوطن والمواطنين عرضة للضياع، فإن مهام الدستورية تلزمنا بضمان أمن البلاد واستقرارها، وحيانة مصالح الناس وحقوقهم وحررياتهم.

وفي نفس الوقت، فإننا لن نقبل بأي تراجع عن المكاسب الديمقراطية. ولن نسمح بأي عرقلة لعمل المؤسسات. فالدستور والقانون وضمن، والاختصاصات لا تمتزج إلا بالتأويل.



وعلى كل مسؤول أن يمارس صلاحياته دون انتهاز الإذن من أحد. وعوض أن يبرح بحره بترديك أسطوانة «يمنعوني من القيام بعمل»، فالأجدر به أن يقدم استقالته، التي لا يمنعه منها أحد.

فالمغرب يجب أن يقف فوق الجميع، فوق الأحزاب، وفوق الانتخابات، وفوق المناصب الإدارية.

شعبي العزيز،

إنني أعتز بخدمة حتى آخر رمق، لأنني تربيت على حب الوطن، وعلى خدمة أبنائه.

وأعاهدك الله على مواصلة العمل الصالح، وعلى التجاوب مع مصالحها، ولتحقيق تطلعاتها.

واسمح لي أن أعبر لك عن صادق شعوري، وكل ما يخالج صدري، بعد ثمانية عشرة سنة، من قفيل أمانة قفيلتك. لأنه لا يمكن لي أن أخفي عنك بعض المسائل، التي تعرفها حق المعرفة. ومن واجبي أن أقول لك الحقيقة، وإلا سأكون منكم في حق.

ستلاحظ شعبي العزيز، أنني لم أتحدث عن قضية وحدتنا الترابية، ولا عن إفريقيا، أو غيرها من مواضيع السياسة الخارجية. وبصيغة الحال، فقضية الصحراء المغربية لا نقاش فيها، وتصل في صدارة الأسبقيات.

إلا أن ما نعمل على تحقيقه اليوم، في جميع جهات المغرب، هو مسيرتنا الجديدة. مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة والعدالة الاجتماعية، التي تهم جميع المغاربة، إذ لا يمكن أن نقوم بمسيرة في منصفة من المناصف دون أخرى. إننا نستطيع أن نضع أجمع نموذج تنموي وأحسن المخصصات والاستراتيجيات، إلا أنه:

- بدون تغيير العقلية،

- بدون توفر الإدارة على أفضل الأنصر،

- بدون اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتكبير الشأن العام،

- وفي غياب روح المسؤولية، والالتزام الوطني، فإننا لن نحقق ما ننشده لجميع المغاربة، من عيش حر كريم.



أنا لا أريد، شعبي العزيز، أن تضر بعد الاستماع إلى هذا الخطاب بأثني متشائم، أبدا... فأنت تعرف أنني واقعي وأقول الحقيقة، ولو كانت قاسية. والتشاؤم هو انعدام الإرادة، وغياب الآفاق والنصرة الحقيقية للواقع.

ولكننا، والحمد لله نتوفر على إرادة قوية وصامدة، وعلى رؤية واضحة وبعيدة المدى. إننا نعرف من فجر، وإلى أين نسير. والمغرب والحمد لله استلخ عبر تاريخه العريق تجاوز مختلف الصعاب بفضل التلاحم القوي بين العرش والشعب.

وهنا نحن اليوم، نقصع معا، خصوات متقدمة في مختلف المجالات، ونتصلع بثقة وعزم، إلى تحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات.

قال تعالى: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإنا حكمتم بين الناس أن تكونوا بالعدل». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".